الأنباء
الاحد 12 يناير 2014

أوصت بإنشاء مركز أبحاث في إحدى الدول الأجنبية لتوعية المجتمعات الغربية بمخاطر الجماعات المتشددة على أمنها الوطني

ندوة «التعاون الإعلامي الإماراتي ـ البحريني» اختتمت اجتماعاتها: خلية أزمة إعلامية خليجية لمواجهة أي تهديدات لدول الخليج

رئيس جمعية الصحافيين البحرينية مؤنس المردي ومدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث د. جمال السويدي خلال الندوة

انطلاقا من سعي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الدائم إلى تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أقام المركز مؤخرا بالتعاون مع جمعية الصحافيين بمملكة البحرين ندوة حوارية تحت عنوان: «التعاون الإعلامي الإماراتي ـ البحريني في ظل التحديات الراهنة في المنطقة العربية» ودعا إليها نحو ثلاثين إعلاميا وكاتبا من مختلف وسائل الإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ذوي الخبرة والتخصص، ومثّل الصحافة الكويتية أمين صندوق جمعية الصحافيين ونائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد.

وتناولت الندوة المحاور الآتية: أهمية التعاون الإعلامي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، دور الإعلام الخاص في مواجهة الإعلام الخارجي المضاد.

وقد اجتمعت لجنة التوصيات لإعداد التوصيات التي اقترحها الحاضرون، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، وانتهت اللجنة إلى الآتي:

● تشكيل لجنة عليا من الإعلاميين البحرينيين والإماراتيين للتعاون الإعلامي بين البلدين: إن أهمية تفعيل التعاون الإعلامي بين البلدين تفرض تشكيل لجنة عليا لتفعيل التعاون الإعلامي، تتولى مهمة تنظيم الاجتماعات واللقاءات الدورية، ووضع الاستراتيجيات والخطط، والإشراف على خطوات تنفيذها، والتدخل بالتطوير والتعديل وفقا للظروف والمستجدات، ومراقبة الأداء الإعلامي في المجالات محل الاهتمام، وتقديم مقترحات لتطويره، والعمل على ضم دول أخرى إلى هذا التعاون بالتوازي مع الجهود المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الإعلام.

تفعيل تدريب الكوادر الإعلامية وتبادل الخبرات المشتركة بين البلدين

وضع الضوابط القانونية المنظمة لنشاط منظمات المجتمع المدني

● تشكيل «خلية أزمة إعلامية خليجية» لمواجهة أي تهديدات قد تتعرض لها أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي: إن طبيعة الظروف الخاصة التي تمر بها مملكة البحرين، والتحديات الكبيرة التي تتعرض لها، تجعل تشكيل «خلية أزمة» أمرا مهما في الوقت الحالي، لتتولى أمر تنسيق العمل الإعلامي اليومي، وتقديم المعلومات والبيانات والمختصرات الصحافية، ومخاطبة وسائل الإعلام المحلية والعالمية، وضم دول خليجية وعربية أخرى إلى جهود التصدي للتشويه الإعلامي الذي تمارسه بعض الوسائل الإعلامية خلال تغطية الأوضاع في البحرين، وتظل هذه اللجنة قائمة ما بقيت الأجواء التحريضية والأعمال التخريبية ومحاولات إشعال الفتنة، وتنتهي بانتهائها.

● تفعيل التدريب للكوادر الإعلامية في البلدين: تشهد «ثقافة التدريب» نموا وازدهارا في دولة الإمارات العربية المتحدة المهتمة برفع قدرات الموارد البشرية فيها في مختلف مجالات الحياة، كما أن مملكة البحرين ليست بعيدة عن هذا الإدراك، لأهمية التدريب. وتحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة مؤسسات تدريب محلية وعالمية مرموقة يمكن لها أن تطور أداء الإعلاميين في البلدين، كما يمكن عقد دورات تدريبية لكوادر إعلامية في الخارج من أجل تنمية القدرة على فهم آليات العمل في تلك المؤسسات، والقدرة على مواجهة الحملات الإعلامية والتصدي لها بنجاح.

● تفعيل تبادل الخبرات والعمل المشترك بين الإعلاميين في البلدين: هناك صلات قائمة بالفعل بين الكوادر الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، لكن هذه الصلات بحاجة إلى كثير من التطوير والتنظيم وتوفير فرص للعمل المشترك بما يتيح تبادل الخبرات وتقريب الرؤى ووجهات النظر. ويمكن عقد ورش عمل أو التعاون في برامج عمل محددة، والتعاون بشكل ثنائي في تحقيق الأهداف الواردة في «استراتيجية العمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس»، ولاسيما «تبادل المواد والبرامج بين المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية»، و«زيادة حجم الإنتاج الإعلامي المشترك»، و«وضع آليات وتشريعات قانونية للتقاضي تسمح للمتضرر بمقاضاة الفضائيات عند مخالفتها لشروط التراخيص والقيم وأخلاقيات المهنة».

● وضع الضوابط القانونية التي تنظم نشاط منظمات المجتمع المدني، ولاسيما ما يتعلق منها بالتواصل الخارجي، وما يضمن حماية هذه المنظمات من خطر استغلال الجهات الخارجية لها أو إخضاعها لأجندات شبكات عابرة للحدود. إضافة إلى إعادة النظر في التشريعات الخاصة لوسائل الإعلام التي تقوم بنشر الاتهامات لأي جهة دون تقديم دليل للجهات المختصة أو تجاوز الأحكام التي تنص عليها القوانين المحلية، دون أن يؤثر ذلك في الحريات العامة، ولاسيما حق التعبير وحق العمل السياسي.

● تقديم الدعم لمختلف الفعاليات والأنشطة المجتمعية، وتأهيل المواطنين ليكونوا قادرين على إنشاء مؤسسات مدنية تعمل ضمن الأطر القانونية الدستورية المحلية، وتحرص على وحدة وسيادة الدولة والقانون.

● مراجعة التشريعات المتعلقة بتناول الشأن الديني إعلاميا، واستحداث مواد تمنع منعا باتا استغلال المنابر الدينية للتأجيج الطائفي أو بث الفرقة والكراهية بين أبناء المجتمع.

● تشجيع البحث العلمي الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز القيم المجتمعية، وتقديم الدعم اللازم لدراسة تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحل مشكلاته.

تشجيع البحث العلمي الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية

إنشاء محطة فضائية ناطقة باللغة الإنجليزية في إحدى الدول الغربية تهتم بالمصالح الخليجية

● التصدي لهذه القوى باستراتيجية خليجية موحدة قادرة على مواجهة هذه التحديات غير التقليدية، وتحديد مواقع المعركة القادمة، وآليات التعامل معها، وتبادل المعلومات، والتحرك دوليا بمواقف موحدة تجاهها.

● تأسيس مراكز البحوث والدراسات الخليجية التي تعنى بدراسة الظواهر المجتمعية، ومهددات الأمن الثقافي وسبل مواجهتها، ورصد المتغيرات التي تطرأ على المجتمعات العربية، ووضع التصورات لمواجهة التحديات الخليجية المشتركة.

● وضع استراتيجية شاملة لرصد نشاط هذه الشبكات، وتعقبها في الدول التي تنشط فيها، ومواجهتها بالمعلومات ومقارعة الحجة بالحجة، شريطة ألا يقتصر تنفيذ ذلك على البعثات الديبلوماسية ووسائل الإعلام الرسمية.

● إنشاء مركز أبحاث يكون مقره في إحدى الدول الأجنبية، بهدف توعية المجتمعات الغربية بمخاطر الجماعات المتشددة على الأمن الوطني لهذه الدول، ومخاطبة الإعلام الغربي، والمشاركة في الفعاليات الغربية التي تسهم في صناعة القرار وصياغة الرأي العام، وإنشاء علاقات الشراكة والتعاون مع المراكز الغربية المحايدة، وإنشاء تحالفات مع المؤسسات الإعلامية الرصينة لتكون حلقة وصل بين المنظمات المدنية الخليجية ونظيرتها الأوروبية والأمريكية.

● تفعيل الديبلوماسية الشعبية من خلال تنظيم الوفود الشعبية للقيام بزيارات خارجية لدول ومنظمات حكومية وغير حكومية لعرض الواقع، وإعطاء شرح حول التطورات على المستوى المحلي ووجهة النظر المحلية.

استحداث مواد قانونية تمنع استغلال المنابر الدينية للتأجيج الطائفي وبث الفرقة في المجتمع

تدعيم تأسيس شبكة تعاون إعلامي خليجي مع مراكز الأبحاث العربية

● تدعيم شبكة تعاون إعلامي خليجي مع مراكز الأبحاث العربية، وتعزيز التعاون مع الإعلاميين العرب لتبادل المعلومات، والاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في كل ما يتعلق بجماعات الإسلام السياسي وتنظيماته.

● التوصية بأن تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين فكرة إنشاء محطة فضائية ناطقة باللغة الإنجليزية، يكون مقرها في الغرب، وتهتم بمصالح الدول الخليجية.

● تفعيل بعض المؤسسات الإعلامية الخليجية الحالية للقيام بواجباتها ومهامها.

● تهيئة الطلاب الجامعيين الذين يدرسون بالخارج للتعاون مع المنظمات الحقوقية المختلفة.

● تشكيل لجنة عليا من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وجمعية الصحافة البحرينية لمتابعة التوصيات ووضع جدول زمني لها.

وفي الختام، فإن مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وجميع المشاركين يرفعون إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وإلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وإلى الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أسمى آيات الشكر والامتنان على الاستضافة والرعاية الكريمة لهذه الندوة، آملين أن يكون المشاركون قد توصلوا في نقاشاتهم وتوصياتهم إلى ما فيه الخير لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعزيز التعاون الإعلامي بينها.

مال الله: النهوض بمسارات التنمية في الدول العربية

د. بدر مال الله

إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة

شدد مدير عام المعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله في تصريح لـ«كونا» على هامش ملتقى تقرير التنمية في الدول العربية على أهمية الاصدار الأول من تقرير التنمية في الدول العربية باعتباره أول تقرير يتناول التنمية في الدول العربية ومسيرتها وأوضاعها والتحديات التي تواجهها وسبل التقدم في مسارات التنمية المختلفة في تلك الدول مستقبلا.

وأوضح انه تم الاتفاق على الاصدار الاول لتقرير التنمية بين الدول الاعضاء في المعهد العربي للتخطيط لتسليط الضوء على جملة من القضايا المعنية بالتنمية، مؤكدا ضرورة ان تركز الدول العربية على القيام ببدائل ومسائل جديدة للإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في كيفية اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوجهات الانفاق الحكومي المستقبلية لتحقيق اهداف التنمية.

وقال ان برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية طرحت منذ اكثر من 30 عاما الا انها لم تحقق التقدم المطلوب منها، معتبرا ان هذا التقدم لم يكن بالمستوى المطلوب لإصلاح الاوضاع الاقتصادية والاوضاع المالية العامة وغيرها. مضيفا ان التقرير يطرح رؤية جديدة وتصورا جديدا للمستقبل كون ان معالجة المشكلات والاوضاع الاقتصادية هي المدخل الرئيسي لمعالجة أوضاع عدم الاستقرار في المنطقة العربية.

وذكر مال الله ان التقرير يلقي الضوء كذلك على مجموعة من القضايا والموضوعات التي تحتاجها الدول العربية في المرحلة الحالية لاسيما الدول التي شهدت انتفاضات شعبية أسفرت عن عدم استقرار سياسي فيها، معتبرا ان عدم الاستقرار احدى نتائج تعثر بعض مسارات التنمية.

وعن تناول التقرير للجهود التي تقوم بها الكويت في مسارات التنمية أوضح ان التقرير يتعامل مع كل الدول العربية واقتصاداتها ولا يركز على دولة واحدة بحد ذاتها، مضيفا ان الكويت هي «جزء مهم من الاقتصاد العربي وهي دولة مانحة للعون ولديها قدرات وإمكانيات وتدفقات استثمارية في الدول العربية فضلا عن كونها لاعبا أساسيا ومهما في الاقتصاد العربي وداعما كبيرا للعمل العربي المشترك».

وحول الشريحة المستهدفة للتقرير قال مال الله ان هذا التقرير وضع لصناع القرار وراسمي السياسات في الدول العربية إضافة الى المفكرين والمثقفين ولمختلف القراء ومختلف الشرائح الاجتماعية.

من جانبه قال وزير التخطيط المصري أشرف العربي ان أهمية التقارير والاصدارات والدراسات التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيط نابعة من كونها صادرة عن مؤسسة عربية مرموقة لها مكانتها العربية ودورها القومي.

من جهته أشاد الأمين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية د.عادل الوقيان بما يضمه الاصدار الاول عن تقرير التنمية في الدول العربية من موضوعات مختلفة تتعلق بالإصلاحات في القطاعات والمجالات المتعددة في الدول العربية. وأوضح لـ«كونا» ان التقرير تناول الاصلاحات في القطاع الزراعي في الدول العربية والإصلاحات في قطاعي التعليم والصحة إضافة الى تصنيف وترتيب مسارات التنمية العربية ضمن سياق عالمي.

ضمن مشروع تنظيفها من المخلفات وشباك الصيد

فريق الغوص يمسح قاع نقعة الشملان

قام فريق الغوص الكويتي بالمبرة التطوعية البيئية بعمل مسح لقاع نقعة الشملان بمدينة الكويت ضمن مشروع تنظيف النقعة من المخلفات وشباك الصيد.

من جانبه قال ضاري الحويل عضو الفريق ان مشروع تنظيف نقعة الشملان من مخلفات الصيادين مستمر نظرا لخطورة هذه المخلفات على البيئة البحرية، وخاصة أن النقعة من المرافئ المهمة والتي تقع في جون الكويت، وذكر أن جهات عديدة تساعد الفريق في إنجاز هذا العمل أبرزها بلدية الكويت، ومؤسسة الموانئ الكويتية، واتحاد الصيادين، وإدارة سوق السمك. وأضاف الحويل أن انعدام الرؤية في قاع النقعة وبرودة الماء والتلوث لم تمنع فريق الغوص من إنجاز مهمته، بل استمر للتأكد من خلو قاع النقعة من هذه المخلفات. وشكر الفريق مؤسسة الموانئ الكويتية على إنجاز مشروع رفع مئات الأطنان من الشباك المستقرة في قاع النقعة خلال الفترة السابقة. وتمنى الحويل أن تصل هذه الرسالة إلى صيادي النقعة بعدم رمي المخلفات وشباك الصيد حتى لا يؤثر ذلك على الثروة السمكية وتدهور البيئة البحرية.

فريق الغوص أثناء مهمته في تنظيف نقعة الشملان من مخلفات الصيد